أحمد حرزني يتسلم جائزة طوماس فورد من جامعة كنتاكي

تسلم **الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان**، السيد أحمد حرزني، أمس الخميس في ليكسينغتون (وسط شرق الولايات المتحدة)، جائزة طوماس فورد من جامعة كنتاكي.

وحصل السيد حرزني على هذه الجائزة، التي تحمل اسم العالم الديمغرافي الأمريكي الشهير، طوماس ر. فورد، والتي يتم منحها للخريجين السابقين لجامعة كنتاكي الذين تألقوا في مسارهم المهني، خلال حفل خاص نظمه قسم علم الاجتماع بجامعة كنتاكي.

وعبر السيد حرزني، الحاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من جامعة كنتاكي سنة 1994، في كلمة ألقاها بالمناسبة، عن "تأثره البالغ" بحصوله على هذه الجائزة المرموقة، مشيرا إلى أن السنوات التي قضاها في الجامعة بالولايات المتحدة مكنته من "تعلم الكثير من الاشياء، سواء على المستوى الأكاديمي أو المهني أو الشخصي."

وانتهز السيد حرزني هذه المناسبة لتسليط الضوء على الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، خصوصا اعتماد دستور جديد بأغلبية ساحقة من قبل الشعب المغربي في يوليوز 2011، والذي دعم الأسس الديمقراطية التشاركية.

وأبرز الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان دور هيئة الإنصاف والمصالحة التي أحدثها جلالة الملك سنة 2004، مذكرا بمساهمتها في كشف الحقائق حول ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما من خلال إعطاء الكلمة للضحايا خلال جلسات عمومية.

وبدأ السيد حرزني، الحاصل على دبلوم الدراسات المعمقة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حياته المهنية كمدرس بالتعليم الثانوي (1971-1986)، قبل أن يمارس كباحث في المعهد الوطني للبحث الزراعي بسطات (1986-1995) والرباط (1997-2006)، ثم أستاذا في جامعة الأخوين بمدينة إفران (1995-1996).

وفي سنة 2006 ، عينه جلالة الملك أمينا عاما للمجلس الأعلى للتربية والتعليم. وفي السنة الموالية، تم تعيينه رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

كما عمل السيد حرزني كمستشار وطني ودولي في القضايا الزراعية، والتنمية القروية، وتدبير الموارد الطبيعية والبيئية، والمقاربة التشاركية والتكوين المهني.

http://www.dailysahara.com/important/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D8%B2%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%B2%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%A7/

إدريس اليزمي

اليزمي يتعرض للسخرية في باريس

25 أكتوبر,2014 | في كواليس الأخبار | اضف تعليق

باريس – الأسبوع

لم يكن أحد من الحاضرين في الندوة التي نظمت الأحد الماضي بباريس، يتوقع أن رئيس حقوق الإنسان بالمغرب، إدريس اليزمي، سيستخف بالحاضرين الباريسيين بالقاعة الكبرى لمؤسسة العالم العربي، وهم يناقشون مشكل حقوق الإنسان، فيسأل أحد المهتمين الرئيس المغربي، اليزمي، عن مشكلة البطل المغربي، زكريا المومني، فيرد عليه اليزمي بقوله، لا علم لي بهذا الملف. ثم ينسى اليزمي هذا الإنكار بعد تدخل آخر، ليقول وكنت قد استقبلت زوجة زكريا المومني مرتين، ليرتفع ضجيج الضحك الاستهزائي. قبل أن يتدخل المومني

بنفسه ليقدم عرضا موسعا، كان من الطبيعي أن يصدق الحاضرون كلامه، خصوصا عندما أكد أنه يتوفر على تسجيلات صوتية لمقابلته مع وزير الداخلية المغربي السابق، محمد العنصر.

http://alousboue.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3/10449

وفد مغربي يلتقي غدا بمدريد باحثين إسبان حول موضوع الهجرة

بركة : هبة بريس

غادر صباح اليوم مطار المسيرة أكادير وفد من الباحثين المغاربة يضم كل من الباحثة بشرى أجدايني عضو بالمركز الجهوي للهجرة والمجتمع بجهة سوس ماسة درعة جامعة إبن زهر والباحث والحقوقي محمد الشارف عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفاعلون آخرون . توجهوا . للعاصمة الإسبانية من أجل حضور لقاء دراسي يوم غد الاثنين 27 أكتوبر2014 في إطار التحضيرات للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه المدينة الحمراء مراكش على مدى ثلاث أيام أواخر شهر نونبر القادم .

هذا وفي اتصال بالأستاذة بشرى أجدايني الباحثة في مجال الهجرة أشارت أن المغاربة ونضرائهم الإسبان سينكبون خلال لقائهم بمدريد يوم غد الاثنين على وضع تقرير مفصل حول ملف الهجرة سيتم عرضه خلال فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمراكش أواخر الشهر القادم والذي سيعرف مشاركة عدد من الشخصيات العالمية ومنظمات حقوقية وفاعلون وباحثون في مجال حقوق الإنسان.

وكشفت بشرى أجدايني أن لقاء يوم غد بالعاصمة الإسبانية يأتي بعد لقاءات وتشاورات بين الطرفين من أجل وضع تقرير مفصل حول موضوعات الهجرة وما حققه المغرب في هذا الجانب من خلال طرح مجموعة من التوصيات التي تهم مشروع القانون الخاص بوضعية اللاجئين وكذلك عملية تسوية وضعية المهاجرين وهي التجربة التي كانت لها إيجابيات وسلبيات كذلك تقول الباحثة أجدايني التي أكدت للجريدة أن المغرب والجارة إسبانيا ملزمتان بوضع تصورتشاركي موحد إعتبارا لتنامي موجة حركة الهجرة نحو البلدين خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل المغرب إلى بلد يستقبل المهاجرين الإسبان وكذلك بلدا للعبور بالنسبة للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء.

الجزائر تستهدف اليزمي بسبب قضية اغتيال "رهبان تيبحيرين"

هسبريس – أيوب الريمي

هجوم عنيف ذلك الذي تشنه وسائل الإعلام الجزائرية ضد **ادريس الأزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** خلال الأيام الأخيرة، متهمين إياه بالتدخل في قضية اغتيال رهبان تيبحيرين الشهيرة، وبأنه يقوم بتحريض محامي عائلات الرهبان ضد دولة الجزائر.

هذا الهجوم المستغرب على اليزمي، جاء بعد تصريحات باتريك بودوان وهو محامي عائلات الرهبان السبعة الذين تم اغتيالهم في الجزائر سنة 1996 ومازالت القضية لحد الآن لم تعرف طريقها للحل، واتهم المحامي الفرنسي الدولة الجزائرية بأنها تخفي العديد من الأدلة في هذه القضية لأنها قد تكون هي نفسها متورطة في اغتيال الرهبان وألصقت التهمة لمنظمة إرهابية على حد تعبير المحامي الفرنسي.

هذه التصريحات أغضبت الجزائر ووسائل الإعلام المقربة من دوائر الحكم فيها لتقوم فإقحام اليزمي في هذه القضية بشكل غريب على اعتبار أن له علاقات مع المحامي.

ونقلت جريدة الشروق الجزائرية تصريحات عددا من الحقوقيين الجزائريين وهم يهاجمون اليزمي، حيث اعتبر الرئيس السابق للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بوجمعة غشير على أن "المحامي الفرنسي يعمل تحت تأثير إدريس اليزمي من أجل المساس بالجزائر والضغط عليها دوليا بقضية تيبحرين"، واصفا اليزمي بأنه "يحمل عداءا للجزائر".

ومن الأمور التي تنقمها الصحيفة الجزائرية على اليزمي هو أنه كان عضوا لهيئة الإنصاف والمصالحة وبكونه قدم "خدمات جليلة للجالية المغربية في فرنسا ومن المقربين من الملك محمد السادس"، كما أن الأمر المستغرب هو إقحام اليزمي في هذه القضية دون الإتيان بأي دليل على علاقته بتصريحات المحامي الفرنسي، وهو ما يؤشر على أن الجارة الشرقية وبعض وسائل إعلامها تحاول تصدير كل مشاكلها نحو المغرب.

وقد طلب المحامي الفرنسي بأن يتم تسليم عينة من رفات الرهبان إلى المحكمة الفرنسية من أجل التحقيق في أسباب وفاتهم، وهو الطلب الذي رفضته المحكمة الجزائرية على اعتبار أن التحقيق يتم في أرض الجزائر، وهو ما دفع المحامي الفرنسي إلى التصريح بأن الجزائر لا تريد التعاون "لأنها تخشى أن يتم توريط الجيش الجزائري أو المصالح الأمنية في هذه القضية".

وعلى غرار جريدة الشروق فقد قامت عدد من وسائل الإعلام الجزائرية باتهام اليزمي بأنه نجح بإخراج القضية من سياقها القضائي وتسييسها ضد الجزائر، نظرا للعلاقات التي تجمع اليزمي بالمحامي الفرنسي حيث اشتغلا سويا في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان معتبرين أن هدف اليزمي "هو تشويه صورة الجزائر في الخارج وإرغام الجزائر على إذعان والتنازل" على حد تعبير المحامي الجزائري خالد برغل في تصريحات أدلى بها لوسائل الإعلام الجزائرية.

http://allpress.pro/communaute/265033

نوري بوزيد ضيف «اللقاءات المتوسطية» حول السينما وحقوق الإنسان بالرباط

■ أخبار اليوم ■

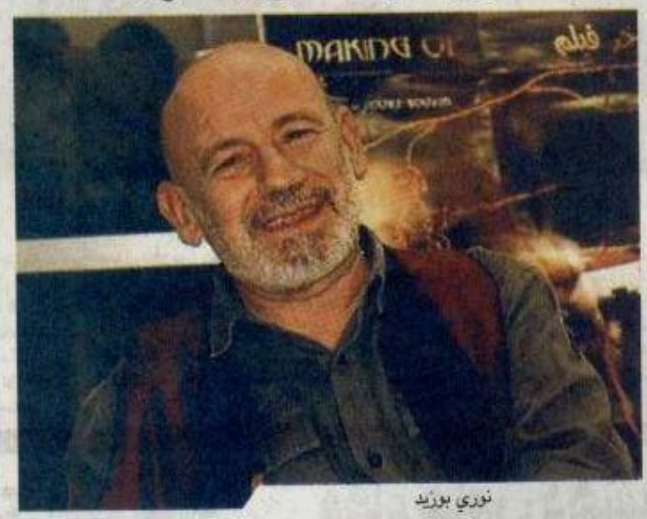

نوري بوزيد

يحل المخرج التونسي نوري بوزيد ضيفا على جمعية اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، في نسختها الثانية التي تقام ما بين الـ26 من أكتوبر الجاري والفاتح من نونبر المقبل، حيث سيقدم درسا في السينما «ماستر ملاس» بقاعة «باحنيني» بالرباط. وسيتمحور اللقاء حول مسايرة بوزيد الواقع الحالي في تونس عن طريق السينما، وذلك من خلال أفلام تخلق النقاش في المجتمع حول حقوق المرأة والخادمات الصغيرات والحرية الفردية وغيرها.

وتنظم هذه التظاهرة بتعاون مع المركز السينمائي المغربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وينظم الماستر كلاس، داخلها، بدعم من الصندوق الأوروبي للديمقراطية، في وسط تربوي (الجامعات والمدارس العمومية أو الخاصة والثانويات)، وذلك بشراكة مع مدرسة التسيير والاقتصاد بالرباط.

وسيتم عرض مجموعة من الأفلام بمقر المدرسة المذكورة، وهي: فيلم «رجل الرماد»، وفيلم «بيزنيس» وفيلم «عرائس من طين» وفيلم «منمونش».

سياسيون و باحثون يطالبون بإبعاد المجلس الوطني لحقوق الانسان عن ملاحظة الانتخابات

أضيف في 25 أكتوبر 2014 الساعة 41 : 21

طالب برلمانيون و فاعلون مدنيون بإبعاد **المجلس الوطني لحقوق الانسان** من ملاحظة العملية الانتخابية خلال الاستحقاقات القادمة مع الابقاء على الملاحظة المستقلة.

و جائت التوصية عقب لقاء دراسي نظمه "منتدى الكرامة لحقوق الإنسان" بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل الألمانية السبت 25 أكتوبر بالرباط، حول "منظومة القوانين الانتخابية على ضوء مشروع الجهوية : أي إصلاح لانتخابات حرة ونزيهة " أطره ثلة من ا الأساتذة والباحثين والمختصين.

كما طالب المشاركون بمراجعة اللوائح الانتخابية و اعتماد قاعدة بيانات البطاقة الوطنية و الاحصاء العام للسكان ل2014 . كما طالب المشاركون بخلق ألية زجرية للمخالفين و تكليف جهة مستقلة بالتدقيق في مالية الانتخابات عوض المجلس الاعلى للحسابات و ربط التمويل بالنفقات الحقيقية للحملة الانتخابية.

و شن عبد الله بـوانو، رئيس فريق العدالة والتنمية خلال الفقرة المخصصة لقراءة الفاعل البرلماني لمشاريع القوانين والقوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات والجهوية التي ترأسها الدكتور سعد الدين العثماني، هجوما لاذعا على المنادين بلجنة مستقلة للاشراف على الانتخابات، في إشارة لحزب الاستقلال و الاتحاد الاشتراكي.

و قال بوانو أين كان المطالبون بلجنة مستقلة مند 1997 و 2002، مضيفا ان المطلب يحمل في ثناياه إزدواجية في الخطاب ،كما يتضمن المشروع نوعا من النسخ "كوبي كولي" و استعمال مصطلحات مشرقية. و اعتبر بوانو أن إشراف القضاء على العملية الانتخابية فيه نوع من التنافي خلال مرحلة الطعون الانتخابية باعتبار نفس الجهة المشرفة هي التي تبث في الشكايات.

و شارك في اللقاء أيضا محمد الأعـرج، نائب برلماني عن فريق الحركة الشعبية، الشرقاوي الروداني، نائب برلماني عن فريق الأصالة والمعاصرة و أنس الدكالي، نائب برلماني عن فريق التقدم الديموقراطي.

http://www.zoompresse.com/news5548.html

أكادير: الباحثة بشرى أجدايني رفقة وفد حقوقي يلتقي غدا بمدريد باحثين إسبان حول موضوع الهجرة

غادر صباح اليوم مطار المسيرة أكادير وفد من الباحثين المغاربة يضم كل من الباحثة بشرى أجدايني عضو بالمركز الجهوي للهجرة والمجتمع بجهة سوس ماسة درعة جامعة إبن زهر والباحث والحقوقي محمد الشارف **عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وفاعلون آخرون . توجهوا . للعاصمة الإسبانية من أجل حضور لقاء دراسي يوم غد الاثنين 27 أكتوبر2014 في إطار التحضيرات للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه المدينة الحمراء مراكش على مدى ثلاث أيام أواخر شهر نونبر القادم .

هذا وفي اتصال بالأستاذة بشرى أجدايني الباحثة في مجال الهجرة أشارت أن المغاربة ونضرائهم الإسبان سينكبون خلال لقائهم بمدريد يوم غد الاثنين على وضع تقرير مفصل حول ملف الهجرة سيتم عرضه خلال فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمراكش أواخر الشهر القادم والذي سيعرف مشاركة عدد من الشخصيات العالمية ومنظمات حقوقية وفاعلون وباحثون في مجال حقوق الإنسان.

وكشفت بشرى أجدايني أن لقاء يوم غد بالعاصمة الإسبانية يأتي بعد لقاءات وتشاورات بين الطرفين من أجل وضع تقرير مفصل حول موضوعات الهجرة وما حققه المغرب في هذا الجانب من خلال طرح مجموعة من التوصيات التي تهم مشروع القانون الخاص بوضعية اللاجئين وكذلك عملية تسوية وضعية المهاجرين وهي التجربة التي كانت لها إيجابيات وسلبيات كذلك تقول الباحثة أجدايني التي أكدت للجريدة أن المغرب والجارة إسبانيا ملزمتان بوضع تصورتشاركي موحد إعتبارا لتنامي موجة حركة الهجرة نحو البلدين خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل المغرب إلى بلد يستقبل المهاجرين الإسبان وكذلك بلدا للعبور بالنسبة للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء.

http://www.almaghribtoday.net/bk-geyggikg/%D9%88%D9%81%D8%AF%20%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A%20%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D9%86%20%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9.html

http://ahdatsouss.com/?p=13411

المغرب يسوى أوضاع نحو 9 آلاف مهاجر غير شرعي

قال مسؤول في وزارة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بالرباط إن "السلطات في بلاده تلقت 19 ألفا و654 طلبا لتسوية أوضاع مهاجرين منذ مطلع العام الجاري، ونجحت في تسوية 8 آلاف و989 منها إلى غاية 7 اكتوبر الحالي".

جاء ذلك بمؤتمر صحفي حول موضوع"السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب والتجربة الأوروبية:التحديات الجديدة لسياسات و ممارسات الإدماج"، من تنظيم البرلمان المغربي، واللجنة الفرعية حول التعاون مع دول الأصل و دول العبور الغير أوروبية التابعة للجنة الهجرة و اللاجئين و النازحين بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وذلك يومي 23 و 24 من الشهر الحالي.

وقال أحمد سكيم مستشار وزير الجالية المغربية المقيمة بالخارج وشؤون الهجرة إن "السلطات المغربية تلقت 19 ألف و654 طلبا لتسوية أوضاع مهاجرين منذ مطلع 2014"، مضيفا "نجحنا في تسوية أوضاع 8 آلاف و989 من هذه الملفات ومنح 3155 منهم بطاقة إقامة، حتى 7 أكتوبر الجاري".

وأضاف المسؤول المغربي أن "تسوية وضعية المهاجرين شملت منحدرين من 103 دول".

وتعني تسوية أوضاع المهاجرين، أن إقامتهم بالمغرب أصبحت قانونية، وينتظرون أن تمنحهم السلطات المغربية بطاقة الإقامة.

من جهته، قال رشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب في المؤتمر الصحفي ذاته، إن "ظاهرة الهجرة أصبحت تحظى بالصدارة في المنتديات الوطنية والدولية، وهي ظاهرة متجددة وتعرف تداخل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية".

وأضاف الطالبي العلمي أن "التحولات السوسيواقتصادية التي شهدتها العديد من الدول أفرزت العديد من التحولات، مما يستدعي مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية ابرزها حماية الامن الوطني والدولي، خصوصا امام بروز ظواهر كثيرة مثل الاتجار في البشر والاتجار في المخدرات والارهاب.

وشدد على ضرورة توحيد الجهود والبرامج لإيجاد حلول لمشاكل الهجرة بما يخدم المصالح المشتركة بين الدول.

وأضاف "نحن بحاجة ماسة الى شركائنا خاصة الأوربيين مم أجل تحصين التجربة المغربية في مجال الهجرة، وتقويتها بما يضمن حقوق المهاجرين ويحترم انسانيتهم، مع استحضار الانفتاح على القارة الافريقية من خلال تحفيز الاستثمارات، والحد من انتشار الامراض والحروب".

ومضى الطالبي قائلا "رغم الخدمات الكبيرة التي قدمتها الجالية المغربية المقيمة بالخارج للدول المقيمين بها، إلا أن المغرب لا يزال يلاحظ بعض الممارسات السلبية التي تمس كرامة الجالية ".

ودعا إلى ضرورة الحفاظ على حقوق الجالية المغربية، ومساواتها مع المواطنين الأوروبيين وفق القوانين الدولية.

من جانبه، حذر روبرت جوي، رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، من العدد الكبير للاجئين بالعالم، والذي يعتبر الأكبر من نوعه بعد الحرب العالمية الثانية.

وقال جوي إن "ظاهرة الهجرة واللجوء تطرح العديد من المشاكل المعقدة والصعبة الحل".

وأفاد بان الدول الأوروبية لا تملك كل الأجوبة للتحديات المطروحة.

وتابع المسؤول الأوروبي قائلا " المغرب البلد الوحيد بشمال افريقيا الذي اعتمد سياسة هجرة جديدة، عقب تحوله من بلد عبور إلى بلد استقرار بالنسبة للمهاجرين".

ودعا روبرت جوي إلى انخراط الاتحاد الاوروبي في اتفاقيات مع المغرب في مجال الهجرة

وقال جوي في تصريح خاص لوكالة الأناضول للأنباء أن الهدف من هذا المؤتمر الصحفي هو الاستفادة من تجربة الدول الأوروبية في مجال الهجرة وإدماج المهاجرين.

ولفت المسؤول الأوروبي إلى أن الهجرة تطرح العديد من التحديات والمشاكل المعقدة على مستوى الدول الأوروبية ودول شمال افريقيا، مشيرا إلى الجهود المغربية في مجال الهجرة.

وشدد على أنه لا يمكن لدولة منفردة ان تحل مشاكل الهجرة، بل الأمر يتطلب تعاون بين الدول.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة"، وهو مؤسسة حكومية معنية بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان وتقديم مقترحات لتسحين تلك الأوضاع، أصدر تقريرا، في سبتمبر الماضي، قال فيه إن المغرب أصبح بدوره أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، وبات يستضيف عددا من المهاجرين النظاميين الذي يقصدون المغرب للعمل وعددا كبيرا نسبيا من الطلبة الأجانب ومهاجرين في وضعية غير نظامية، يبقون في المغرب لسنوات عديدة أحيانا من أجل العبور إلى أوروبا، بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين.

وبعد صدور هذا التقرير، ترأس العاهل المغربي، في مدينة الدار البيضاء يوم 10 سبتمبر ، جلسة عمل، بحضور رئيس الحكومة وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين، حيث بحثوا مختلف الجوانب المرتبطة إشكالية الهجرة غير الشرعية.

ودعا العاهل المغربي في الاجتماع إلى التعامل بطريقة إنسانية والالتزام بالقانون الدولي في قضايا المهاجرين الوافدين إلى المملكة المغربية.

http://www.alyaoum24.com/225090.html

صحيفة
الناس

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى تطوير عرض تعليمي موحد

مشروع «المدرسة الجماعاتية» ظل رهين المرحلة التجريبية

304/6

عبد الحق لشهب

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مذكرة أعدها تحت عنوان «من أجل إعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين»، إلى فتح أوراش إصلاح التعليم، والتي تشكل محاور إجماع سياسي واسع ولا تتطلب سوى إعادة استثمارها، مع التزام أكبر للفاعلين المعنيين الرئيسيين. وقد شدد على أن الجودة والإنصاف ينبغي أن يوجها أوراش ومشروع إصلاح منظومة التعليم الوطنية. ويفترض مبدأ الإنصاف القطع مع نوع من التروع التلقائي واعتماد معالجة مساواتية وتطبيقها على حالات تتسم موضوعيا بتفاوتات كبيرة.

أما مبدأ الجودة فيقتضي أن تكون أجهزة الإدارة والرقابة والمساءلة والتحفيز ودعم الفاعلين المعنيين بالتعليم محورا رئيسيا للنهوض بجودة المنظومة التعليمية. وفي هذا الإطار، ينبغي تكريس جهد خاص لتوعية الفاعلين وتكوينهم (هيئة التدريس والمنظمات المهنية والمقاولات والنقابات) بثقافة حقوق الإنسان وتجلياتها المختلفة في سياقات حياتهم ومجالات تدخلهم ومن شأن اعتماد سياسة تحسيسية قائمة على التحديد الدقيق للفئات المستهدفة وعلى معالجة كل حالة على حدة، أن يشجع على تعزيز وعي الفاعلين ومساهمتهم بشكل أفضل في هذا الجهد الوطني الرامي إلى النهوض بجودة المنظومة التعليمية بما يتماشى مع مشروع المجتمع الحديث والديمقراطي الذي يكرسه الدستور المغربي. وأشار إلى ضرورة ضمان الحق في الحصول المنصف على تعليم ذي جودة، سواء تعلق الأمر بالتعليم الأساسي أو المستمر، لكل طفل(ة) أو مراهق(ة) أو شخص بالغ، حسب وضعه وأكراهاته واستعداداته الفكرية والثقافية والمادية؛ وهو ما سيتوجب تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف مرحلة الطفولة المبكرة، يتم تعميمه بشكل تدريجي في التعليم الإلزامي (ما بين 4-5 سنوات إلى 15 سنة). ويتطلب تعميم الولوج التعليم بالنسبة لأطفال المناطق القروية إجراء تعبئة الموارد اللازمة لنموذج ومشروع «المدرسة الجماعاتية»، الذي جرى إعداده منذ سنوات مضت وظل رهين المرحلة التجريبية، إضافة إلى العمل على ملاءمة المقاربة القائمة على حقوق الإنسان واعتمادها شرطا للموافقة على المشاريع والبرامج المتصلة بالتعليم ونشرها وإعمالها. ويجب أن تشمل هذه الملاءمة مرجعيات حقوق الإنسان بشكل خاص المحتوى والدعامات (الكتب المدرسية) والأساليب وأجهزة تدبير الأنشطة التعليمية والتكوين الأساسي والمستمر.

كما يجب أن يعتمد مبدأ عدم التمييز كمبدأ رئيسي وعرضاني يراعي في جميع مكونات وعناصر العمل والتدبير والبرمجة التعليمية، سواء ما يتعلق بالتمييز على أساس الجنس والانتماء الجغرافي واعرقي والثقافي/ اللغوي والاجتماعي، فضلا على التمييز الذي يواجهه الأطفال والشباب في وضعية إعاقة. وتتطلب المشاركة المستجيبة لأهداف تعزيز الديمقراطية تشجيع الفاعلين والمعنيين (التلاميذ والطلبة وأولياء الأمور وهيئة التدريس والموظفين والإداريين) على المساهمة في رسم السياسات التعليمية وتدبيرها وتنفيذها.

وأكد المجلس في مذكرته أن ورش الحرية والإنصاف في الولوج إلى المعرفة يقتضيان أن تلتزم الحكومة بتعزيز فرص الحصول على المعرفة لأوسع عدد من الشرائح السكانية، من خلال توفير الموارد العلمية والفكرية والفنية التي تسمح للمواطنين بممارسة دورهم كمواطنين مسؤولين ونشطين؛ ويتطلب هذا الأمر، تعزيز آليات نشر المعرفة، ولاسيما عن طريق تعزيز الولوج إلى قنوات التواصل العصرية وتحسين تدبيرها، بما في ذلك على وجه الخصوص وسائل الإعلام الجماعية وتكنولوجيات المعلومات والتواصل الجديدة.

وأشار إلى ضرورة العمل على قبول وتدبير التنوع الجنسي والجغرافي واللغوي والعرقي والديني، ويتعلق الأمر بعمل أساسي يهدف إلى تطوير الانفتاح وتعلم مبادئ التسامح والتدبير السلمي للاختلافات لدى المتعلمين وهيئة التدريس والموظفين في القطاع، سواء كانت هذه الاختلافات عقائدية أو إيديولوجية أو علمية أو بيداغوجية؛ والعمل على تشجيع التفكير النقدي وحرية التفكير كركائز أساسية للتعليم انطلاقا من القيم الجوهرية لحقوق الإنسان، حيث يتم التشديد على أهمية تشجيع التعليم في الفضاء المدرسي من خلال النقاش ومقارعة الأفكار دون أي عنف بدني أو مؤسساتي أو رمزي، وهو ما يقتضي العمل على مكافحة جميع أشكال الإرهاب الفكري وجميع أنماط الإيديولوجيات الشمولية كيفما كان مصدرها، وكذا أي شكل من أشكال القيود المفروضة على حرية التعبير والتساؤل لدى المتعلمين.

وأقرت المذكرة بتدبير وحكامة ومراقبة الملك العمومي، ويتعلق الأمر هنا بتعزيز تتبع ومراقبة تطبيق الحكامة الجيدة في ما يرتبط بالوسائل والموارد المتاحة لقطاع التعليم من أجل تقوية الكفاءة والفعالية.

وركزت الوثيقة المذكورة على ورش تفعيل الشراكة عبر إعطاء نفس جديد لـ«البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان»، الذي عُبئت له الموارد البشرية والمالية بالنظر على الخصوص إلى المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان وكذا بالنظر إلى الطموح الكبير لـ«الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان»، ذلك المشروع الذي تجندت له طاقات عديدة لكي يرى النور، والذي لا بد أن يجد له موطئ قدم في البيئة التعليمية.

غليان في صفوف الطلبة القاعديين بسبب المجلس الوطني لحقوق الانسان و مقتل الطلاب بالجامعات

كاد بعض الطلبة القاعديين بجامعة محمد الأول بوجدة، أن ينسفوا ندوة فكرية أقامها «إدريس اليزمي»، بقاعة الندوات التابعة لكلية الحقوق تحت شعار «حقوق الإنسان أي إشكالية»، لولا تدخل العميد الذي استطاع في نهاية المطاف تهدئة الطلبة الغاضبين.

وكان إدريس اليزمي قد دعا خلال الملتقى، كل الطلبة إلى نبذ كل أنواع وأصناف الغلو والعنف داخل الجامعة المغربية.
واستشهد في ذلك بقضية مصرع الطالب «الحسناوي» بجامعة محمد بن عبد الله بفاس، وهي النقطة التي أثارت حفيظة الطلبة القاعديين الذين كانوا يتابعون الندوة.
حيث اعتبروا التطرق لقضية الطالب «الحسناوي» بمثابة حيف ضدهم من طرف «إدريس اليزمي» الذي لم يشر إلى قضية رفيقهم «المعطي بوملي»، الذي تم اغتياله سنة 1991 بجامعة محمد الأول بوجدة من طرف طلبة إسلاميين.

http://www.fes24.com/questions/item/1430-%D8%BA%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%81%D9%88%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA.html

"المدرسة فضاء لترسيخ قيم حقوق الإنسان"

شعار قافلة لنوادي حقوق الإنسان بجهة طنجة–تطوان

تحت شعار " المدرسة فضاء لترسيخ قيم حقوق الإنسان"، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة طنجة –تطوان من 25 أكتوبر إلى 13 نوفمبر 2014 قافلة جهوية لنوادي المواطنة وحقوق الإنسان ستحتضنها النيابات السبع بالجهة (المضيق- الفنيدق، شفشاون، فحص أنجرة، تطوان، وزان، طنجة والعرائش(.

وتهدف القافلة، التي تندرج في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة والتعاون الموقعة بين الطرفين إلى إشاعة وترسيخ ثقافة وقيم حقوق الإنسان في الوسط المدرسي وإلى تشجيع المشاركة والإبداع في المجال الحقوقي وتقوية التواصل والتشبيك بين أندية المواطنة وحقوق الإنسان إقليميا وجهويا.

وستتنوع فقرات القافلة بين ورشات حقوقية، معارض فنية، عروض مسرحية، لوحات موسيقية ، إذاعة مدرسية ...

وستتوج القافلة بحفل توزيع الجوائز على الفائزين في المباراة الجهوية الأولى لنوادي المواطنة وحقوق الإنسان التي نظمت خلال الموسم الدراسي السابق والتي حاز جائزتها الأولى الثانوية التأهيلية محمد السادس، مقريصات (نيابة وزان)، فيما نالت الجائزة الثانية الثانوية التأهيلية وادي المخازن للتعليم الأصيل، القصر الكبير (نيابة العرائش)، أما الجائزة الثالثة فقد آلت مناصفة إلى الثانوية التأهيلية عمر بن الخطاب بوادي لو (نيابة تطوان) والثانوية التأهيلية عبد الرحيم بوعبيد بالفنيدق (نيابة المضيق –الفنيدق).

يذكر **أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وقع اتفاقية شراكة وتعاون مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة طنجة–تطوان يوم 10 أكتوبر 2013.

http://benimakada.com/news4755.html

Les avancées réalisées au Maroc en matière de protection des droits de la femme exposées à l'IMA

Paris, 26 oct. 2014 (MAP) - Les avancées majeures réalisées au Maroc en matière de protection des droits de la femme ont été exposées lors d'une conférence organisée dimanche à l'Institut du Monde arabe (IMA), dans le cadre de la saison marocaine à Paris, qui abrite deux expositions événements "Le Maroc contemporain" et "Le Maroc Médiéval". **Organisée en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** cette conférence intitulée "Femmes leaders, femmes en mouvement", a été animée par Hakima Himmich, présidente de l'association de lutte contre le sida (ALCS), Laïla Chaouni, directrice des éditions "Le Fennec" et Nezha Hayat, membre du conseil d'administration de la confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM). Ces femmes aux parcours d'exception ont de prime abord mis en exergue la ferme volonté de SM le Roi Mohammed VI, depuis Son accession au trône, de promouvoir le statut de la femme dans la société, mettant en avant les initiatives du Souverain visant à garantir aux femmes une meilleure inclusion sociale, économique et politique et à combattre toutes les formes de discriminations dont elles pourraient faire l'objet. Elles ont souligné que les acquis engrangés par les femmes sont également le fruit de l'ouverture démocratique du pays, de l'implication d'une société civile dynamique et de la lutte du mouvement féminin. Evoquant les réformes entreprises pour la promotion du statut de la femme dans la société, notamment la Moudawana, le code pénal, le code du travail et le code de la nationalité, elles ont relevé que ces réformes ont ouvert aux femmes de nouvelles opportunités d'action et leur ont permis d'investir tous les champs de la sphère publique. Et de souligner que ces réformes, qui prouvent que le Maroc s'est résolument engagé sur la voie d'une avancée majeure, n'auraient pu avoir lieu sans l'étroite collaboration de toutes les parties prenantes et sans une forte mobilisation des différentes organisations féminines. D'octobre 2014 à la fin du mois de mars 2015, le Maroc est mis à l'honneur à l'IMA dans le cadre d'une très grande manifestation,"Le Maroc contemporain", qui présente tous les aspects de la création dans le Royaume, notamment les arts visuels, l'architecture, les arts populaires, la musique et le cinéma. Le débat d'idées occupe une place importante dans cette programmation. Il permet de jeter un éclairage nouveau sur l'ensemble des dimensions artistiques, culturelles, sociales, religieuses, politiques, historiques, économiques ou scientifiques d'un Maroc en pleine effervescence.

http://en.starafrica.com/news/uk-works-with-morocco-on-final-steps-of-opcat-ratification.html

Soutien de l'UE: vers plus de dignité pour les détenus marocains

Les droits des détenus au Maroc seront renforcés. C'est ce que prévoit un projet de l'Union européenne (UE) dont le lancement officiel a été donné mardi lors d'un séminaire. Intitulé «Vers un renforcement des droits des détenus : conformité aux standards internationaux et transformation de conflits dans le système pénitentiaire», ce projet d'une durée de 12 mois est mis en œuvre par l'ONG Search for Common Ground -Maroc en partenariat avec la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de réinsertion, et la Rabita Mohammedia des ouléma.

Financé à hauteur de 3 millions de dirhams par l'UE, cet instrument a pour objectif précis de contribuer à la modernisation du système pénitentiaire marocain et de le rendre conforme aux normes internationales relatives aux droits des détenus. Ce projet comporte deux objectifs précis, à savoir l'amélioration de la gouvernance dans les prisons et la réduction de la violence dans les prisons.

Les activités du projet se concentrent sur des formations, des séminaires, des conférences et un partage de bonnes pratiques. Au total, 34 prisons marocaines sont ciblées par ce projet. Les formations bénéficieront à 55 directeurs de prisons, 200 personnes de l'administration pénitentiaire et 1.020 détenus. Le thème des formations aura un focus sur la transformation des conflits et la standardisation de la bonne gouvernance dans le système pénitentiaire au Maroc.

En soutenant ce projet, l'UE accompagnera la mise en œuvre de la réforme de la politique pénale et pénitentiaire engagée par la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et pour la réinsertion.

Au Maroc, les conditions de détention restent mauvaises et ne répondent pas en général aux normes internationales. **Les prisons sont surpeuplées et les conditions d'hygiène laissent à désirer. Dans un rapport publié en 2013, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) avait jeté la lumière sur la situation déplorable des prisons marocaines.** Dans son document, le Conseil avait dénoncé les mauvais traitements à l'encontre des détenus qui «se manifestent par des coups portés au moyen de bâtons et de tuyaux, la suspension sur des portes à l'aide de menottes, les coups administrés sur la plante des pieds, les gifles, les pincements à l'aide d'aiguilles, les brûlures, (...) le déshabillage forcé».

Ce que dit la Constitution

Les droits des détenus sont garantis dans l'article 23 de la Constitution. Cet article stipule que «nul ne peut être arrêté, détenu, poursuivi ou condamné en dehors des cas et des formes prévus par la loi. La détention arbitraire ou secrète et la disparition forcée sont des crimes de la plus grande gravité et exposent leurs auteurs aux punitions les plus sévères. Toute personne détenue doit être informée immédiatement, d'une façon qui lui soit compréhensible, des motifs de sa détention et de ses droits, dont celui de garder le silence.

Elle doit bénéficier, au plus tôt, d'une assistance juridique et de la possibilité de communication avec ses proches, conformément à la loi». En vertu de cet article, la présomption d'innocence et le droit à un procès équitable sont garantis. Toute personne détenue jouit de droits fondamentaux et de conditions de détention humaines. Elle peut bénéficier de programmes de formation et de réinsertion.

http://fr.africatime.com/articles/soutien-de-lue-vers-plus-de-dignite-pour-les-detenus-marocains

Le tribunal militaire répondra désormais aux normes internationales

Ghita Zine 24/10/2014 12:28

Le projet de loi relatif à la justice militaire a été adopté à l'unanimité, lors de la séance plénière de ce mercredi devant la Chambre des conseillers

Le projet de loi n° 108-13 propose une réforme du Code de la justice militaire. Celui-ci a été adopté en 1956. Aujourd'hui, ses dispositions devront être harmonisées avec le nouveau cadre constitutionnel suite à sa réforme en 2011. La refonte en vertu de l'adoption de ce projet de loi devra également mettre le Code de la justice militaire en corrélation avec les principes des textes législatifs et des conventions internationales en matière de droits humains, ratifiées par le Maroc. Le chargé de la coordination auprès de la Commission de justice de législation et des droits de l'Homme pour la présentation des amendements du groupe de majorité parlementaire, Abdellatif Ouammou, s'est prononcé là-dessus.

Ayant intervenu en plénière devant la Chambre des conseillers pour l'adoption de ce projet de loi, il a rappelé que ce nouveau texte permettra un contrôle plus efficace de la justice militaire, pour connaître son degrés de respect des droits et du principe d'équité. Son argumentaire favorable au projet de loi rappelle certains principes de l'Etat de droit : « les systèmes démocratiques ont opté pour la supervision de l'autorité militaire disposant d'un pouvoir judiciaire par la justice, au même niveau que le pouvoir judiciaire civil. Ces systèmes ont également choisi que la mise en place de tribunaux militaires reste occasionnelle et non pas permanente. Leur instauration se limite à des verdicts concernant exclusivement les membres du corps militaire, impliqués dans des crimes commis lors de l'exercice de leurs fonctions. Ces instances sont présidées par des juges civils de haut rang, nommés par le roi en tant que chef du Conseil suprême de l'autorité de l'armée, ainsi qu'en sa qualité de commandant suprême des Forces des Armées Royales ».

Dans son intervention, Abdellatif Ouammou a rappelé aussi que la présence des tribunaux militaires, dans sa forme actuelle, soulevait la problématique du droit à un procès équitable : « les tribunaux militaires sont restés un symbole de la violation explicite du principe d'égalité devant la loi ». Cette forme actuelle donne des preuves du « de garanties d'indépendance et d'impartialité des juges de la justice militaire ».

L'adoption de ce projet de loi permettra donc de combler ces manquements, tout en inscrivant la réforme du Code de justice militaire dans le cadre de la réforme globale de justice. En effet, **le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) avait précédemment signalé la nécessité de réformer ce domaine,** en adressant un mémorandum à cet effet en mars 2013.

http://www.quid.ma/politique/tribunal-militaire-repondra-desormais-aux-normes-internationales/

UK works with Morocco on final steps of OPCAT ratification

LONDON, 23 October 2014 / PRN Africa / —

Two UK experts visit Morocco to share with **CNDH** their experience in running the National Preventive Mechanism (NPV), the independent body for investigating allegations of torture.

The British Embassy in Morocco, together with the Moroccan National Human Rights Council (CNDH), held an experience-sharing workshop in Rabat on 16-17 October on the UK's National Preventive Mechanism, the independent body that is able to investigate allegations of torture and carry out prison visits in order to support a country's ratification of the Optional Protocol to the Convention Against Torture, known as OPCAT. More than 30 CNDH members and staff from all over regions of Morocco, including from the South, attended the training

Speaking at the opening of this workshop, Smita Rossetti, Deputy Head of Mission of the British Embassy in Rabat, congratulated the CNDH on the efforts it has already made in monitoring the rights of detainees in Morocco and the role it has played in shaping the Kingdom's legislation. Ms. Rossetti said "Morocco will be the second country in the Arab World, after Tunisia, to have validated its ratification of OPCAT once it deposits its instrument with the UN. To do this Morocco must establish its own National Preventive Mechanism. The United Kingdom was among the first states to officially set up a National Preventive Mechanism and we are delighted to be playing a part now in Morocco's process."

The UK supports the global ratification and implementation of the Convention Against Torture and its Optional Protocol, known as OPCAT, which ensures that places of detention are inspected and monitored.

The CNDH invited two UK experts, Louise Finer, the senior policy officer at Her Majesty's Inspectorate of Prisons (HMIP) and overall coordinator of the Mechanism's activities, and Kellie Reeve, one of UK senior Prisons Inspectors. Louise and Kellie shared HMIP's experience in coordinating 19 NMPs, inspecting prisons, police and court custody, immigration and military detention facilities and making recommendations to government based on their findings.

http://en.starafrica.com/news/uk-works-with-morocco-on-final-steps-of-opcat-ratification.html

Compte rendu de la réunion avec M. Dwight Bush, Ambassadeur des USA à Rabat.

Monde

Dimanche, 26 Octobre 2014 12:27

Royaume du Maroc
Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération
Direction des Affaires Américaines
DG/7/6/N° /2014

المملكة المغربية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
مديرية الشؤون الأمريكية
Rabat, le 02 Août 2014.

Note
à l'attention de Monsieur le Ministre

Objet : Compte rendu de la réunion avec M. Dwight Bush, Ambassadeur des Etats-Unis d'Amérique à Rabat.

J'ai l'honneur de vous faire part, ci-après, des principaux points abordés lors de la rencontre tenue entre Monsieur le Ministre et l'Ambassadeur des Etats-Unis d'Amérique, M. Dwight Bush, à la demande de ce dernier, le 31 juillet 2014, au siège du Département :

Cette réunion de travail s'est déroulée en présence notamment, du côté marocain, de Madame Mbarka Bouaida, Ministre Déléguée, de Monsieur Nasser Bourita, Ambassadeur, Secrétaire Général, de Madame Farida Loudaya, Directeur des Affaires Américaines et de M. Lotfi Bouchaara, Chef du Cabinet de Monsieur le Ministre et du côté américain, de M. Matthew Lussenhop et de M. David Greene, respectivement Ministre Conseiller et Conseiller politique à l'Ambassade des Etats-Unis à Rabat.

- Concernant les tribunaux militaires :

L'Ambassadeur américain s'est tout d'abord félicité de l'état d'avancement des

Note envoyée par le Ministère des Affaires Etrangères du Maroc à propos d'une réunion avec avec M. Dwight Bush, Ambassadeur des Etats-Unis d'Amérique à Rabat sur le Sahara Occidental.

Royaume du Maroc Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération

Direction des Affaires Américaines

Note à l'attention de Monsieur le Ministre

Objet : Compte rendu de la réunion avec M. Dwight Bush, Ambassadeur des Etats-Unis d'Amérique à Rabat.

J'ai l'honneur de vous faire part, ci-après, des principaux points abordés lors de la rencontre tenue entre Monsieur le Ministre et l'Ambassadeur des Etats-Unis d'Amérique, M. Dwight Bush, à la demande de ce dernier, le 31 juillet 2014, au siège du Département :

Cette réunion de travail s'est déroulée en présence notamment, du côté marocain, de Madame Mbarka Bouaida, Ministre Déléguée, de Monsieur Nasser Bourita, Ambassadeur, Secrétaire Général, de Madame Farida Loudaya, Directeur des Affaires Américaines et de M. Lotfi Bouchaara, Chef du Cabinet de Monsieur le Ministre et du côté américain, de M. Matthew Lussenhop et de M. David Greene, respectivement Ministre Conseiller et Conseiller politique à l'Ambassade des Etats-Unis à Rabat. - Concernant les tribunaux militaires :

L'Ambassadeur américain s'est tout d'abord félicité de l'état d'avancement des procédures concernant l'adoption du projet de Loi relatif aux tribunaux militaires et du fait qu'il pourrait être finalisé au mois d'octobre prochain.

A ce propos, Monsieur le Ministre a rappelé que le projet de Loi en question a été approuvé par la Chambre des Représentants, en indiquant qu'il sera prochainement validé par la Chambre des Conseillers et qu'il ne s'agit là que d'une simple formalité.

- S'agissant de la visite Mme Navanethem Pillay, Haut Commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme :

http://rapideinfo.net/index.php/monde/16852-compte-rendu-de-la-reunion-avec-m-dwight-bush-ambassadeur-des-usa-a-rabat.html

L'Ambassadeur américain a exprimé une certaine inquiétude quant à la cadence des visites régulières, au Maroc, du Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme, en s'interrogeant sur ce qu'il en est des engagements du Royaume à cet égard, notamment ceux tenus lors de la dernière Visite Royale à Washington.

En réponse, Monsieur le Ministre a tout d'abord fait remarquer que la visite de Mme Pillay au Maroc a bien eu lieu et qu'elle a salué, dans ce cadre, l'ouverture du pays sur les procédures spéciales, en signalant que l'agenda est parfaitement arrêté entre le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et les experts onusiens, dans le cadre d'un mécanisme de suivi de la visite en question et du maintien de contacts réguliers.

Monsieur le Ministre a précisé que le Maroc ne voit aucune objection à ce que d'autres déplacements interviennent au cas où le mécanisme de suivi en question le requiert, mais que l'objectif réel consiste à faire valoir, dans ce cadre, une interaction continue plutôt que des visites régulières. Il a ainsi appelé les Etats-Unis à apporter leur contribution agissante afin de trouver les moyens à même de coopérer avec le Maroc de manière efficace, en signalant que « la finalité est plus importante que la modalité » et que le Royaume reste pleinement engagé à maintenir et poursuivre le mécanisme de suivi.

Il a, en outre, indiqué que le rôle de Mme Pillay est spécifique et que ce thème n'a pas figuré à l'ordre du jour des discussions entre Sa Majesté le Roi Mohammed VI, Que Dieu L'Assiste, et le Président Barack Obama, en novembre dernier.

Monsieur le Ministre a insisté sur le fait que le Royaume reste soucieux d'honorer ses engagements, qui seront respectés, en rappelant que la confiance se doit d'être maintenue et qu'il s'agit d'avancer, loin de tout malentendu ou extrapolation qui pourrait être exploitée par toute partie.

- Concernant la mission de M. Christopher Ross :

L'Ambassadeur américain s'est interrogé sur la « capacité » de l'Envoyé Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies, M. Christopher Ross à effectuer une nouvelle visite au Maroc et faire en sorte qu'il puisse jouer son rôle. Monsieur le Ministre a exprimé, en premier lieu, la surprise du Maroc de ne pas avoir obtenu de réponse à trois questions concernant la mission de M. Ross, en précisant que non seulement cette réponse, qui devait intervenir en 48 heures, est toujours attendue depuis le 18 juin dernier, mais qu'en plus, l'Envoyé Spécial préfère passer par d'autres canaux plutôt que de répondre directement, alors que sa responsabilité est de le faire de la manière la plus claire et que le Maroc est en droit d'obtenir des clarifications sur sa démarche.

Monsieur le Ministre a ainsi exprimé la surprise du Maroc quant au fait que les déclarations de même que

le rapport de M. Ross ne reflètent pas les conclusions telles qu'exposées aux responsables marocains lors de sa visite dans le Royaume, en faisant part du souhait que son action soit conforme à son mandat et à la mission qui lui a été dévolue et en signalant qu'il est de la responsabilité du Maroc d'attirer son attention dans le cas contraire.

L'Ambassadeur américain a aussitôt tenu à préciser, sur indication de son Conseiller, M. Lassenhop, qu'il « n'est pas ici en représentation de l'Envoyé Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies mais des Etats-Unis d'Amérique » en rappelant que le rôle de M. Christopher Ross est d'une importance particulière pour toutes les parties.

- S'agissant de la nomination de Mme Kim Bolduc en tant que Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies et Chef de la MINURSO, l'Ambassadeur s'est interrogé sur les préoccupations du Maroc à cet égard.

Monsieur le Ministre a signalé, à ce propos, que le Maroc avait fait part de sa demande légitime d'être consulté à l'avance sur cette nomination, en précisant que, d'ailleurs, il avait été consulté, en amont, sur les dix nominations précédentes, et qu'il est anormal qu'il n'est pu s'en enquérir qu'à travers la presse et dans les couloirs des Nations Unies, alors que l'Algérie et les soit disant « représentants » de la pseudo « rasd » en avaient été en revanche informés auparavant.

Monsieur le Ministre s'est, en outre, interrogé sur les raisons ayant motivé le choix d'un responsable n'appartenant pas à la « peace keeping family » de même que sur sa mission, en signalant que 90% du personnel de la MINURSO est militaire. - Concernant le Sommet Etats-Unis/Afrique :

L'Ambassadeur américain a souhaité connaître la vision du Maroc concernant l'Afrique et les messages qu'il envisage d'adresser à l'occasion du Sommet Etats- Unis/Afrique.

Monsieur le Ministre a indiqué que l'objectif du Maroc est de livrer à ce Sommet une véritable dimension pragmatique, devant permettre de déterminer les besoins de l'Afrique, notamment par les interactions entre secteurs privés et publics, et qu'il s'agira de véhiculer des messages d'intérêt et de confiance sur le potentiel d'avenir que représente le continent africain, dans le cadre d'une vision intégrée, proche des réalités du changement en Afrique, et qui prenne compte non seulement des opportunités d'affaires mais également du développement humain.

Monsieur le Ministre a suggéré, dans ce contexte, la possibilité que le Président américain puisse faire référence, à l'occasion de cet événement, à la prochaine tenue, au Maroc, les 20 et 21 novembre 2014, du « Sommet Global d'Entreprenariat ».

- Demande de rencontre bilatérale avec le Secrétaire d'Etat américain :

Monsieur le Ministre a souhaité qu'une rencontre bilatérale puisse être organisée avec M. John Kerry, Secrétaire d'Etat américain, en marge des travaux du Sommet Etats- Unis/Afrique, afin de partager des vues sur diverses questions d'intérêt commun de même que sur les actions de la Ligue des Etats Arabes, en sa qualité de Président du Conseil des Ministres des Affaires Etrangères de cette Organisation.

L'Ambassadeur américain a pris note de cette demande de rencontre bilatérale.

- S'agissant de l'avion diplomatique américain C12 :

L'Ambassadeur américain a été informé que l'avion diplomatique américain C12, au même titre que ses pilotes, bénéficiera du statut diplomatique et qu'il sera, comme dans le passé, considéré comme un moyen de transport de l'Ambassade des Etats-Unis à Rabat.

Soutien de l'UE: Vers plus de dignité pour les détenus marocainsEdité Par La Veille au Cotidien le 26 octobre 2014

UE Union Européenne Allemagne LeCotidien.com News Magazine Actualité Economique.com News Magazine Actualité Economique

Share

Intitulé «Vers un renforcement des droits des détenus : conformité aux standards internationaux et transformation de conflits dans le système pénitentiaire», ce projet d'une durée de 12 mois est mis en œuvre par l'ONG Search for Common Ground -Maroc en partenariat avec la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de réinsertion, et la Rabita Mohammedia des ouléma.

Financé à hauteur de 3 millions de dirhams par l'UE, cet instrument a pour objectif précis de contribuer à la modernisation du système pénitentiaire marocain et de le rendre conforme aux normes internationales relatives aux droits des détenus. Ce projet comporte deux objectifs précis, à savoir l'amélioration de la gouvernance dans les prisons et la réduction de la violence dans les prisons.

Les activités du projet se concentrent sur des formations, des séminaires, des conférences et un partage de bonnes pratiques. Au total, 34 prisons marocaines sont ciblées par ce projet. Les formations bénéficieront à 55 directeurs de prisons, 200 personnes de l'administration pénitentiaire et 1.020 détenus. Le thème des formations aura un focus sur la transformation des conflits et la standardisation de la bonne gouvernance dans le système pénitentiaire au Maroc.
En soutenant ce projet, l'UE accompagnera la mise en œuvre de la réforme de la politique pénale et pénitentiaire engagée par la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et pour la réinsertion.

Au Maroc, les conditions de détention restent mauvaises et ne répondent pas en général aux normes internationales. Les prisons sont surpeuplées et les conditions d'hygiène laissent à désirer. **Dans un rapport publié en 2013, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) avait jeté la lumière sur la situation déplorable des prisons marocaines.** Dans son document, le Conseil avait dénoncé les mauvais traitements à l'encontre des détenus qui «se manifestent par des coups portés au moyen de bâtons et de tuyaux, la suspension sur des portes à l'aide de menottes, les coups administrés sur la plante des pieds, les gifles, les pincements à l'aide d'aiguilles, les brûlures, (…) le déshabillage forcé».

http://lecotidien.com/?p=7814